حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦٩) ٢٠١٤/١٢/٧ م | www.al-badeel.org | Issue (169) 7/12/2014

سورية بين القضية الوطنية ولعبة الأمم

حسام ميرو

أسوأ ما يمكن أن تتعرض له قضية وطنية هو دخول لعبة الأمم على خطها، ما يحرفها عن مسارها، ويغيّر من مواقع اللاعبين، أو يفرض لاعبين تابعين للخارج لا يمثلون القضية الوطنية، ويُدخل أزمات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، ويضع مهام إضافية على عاتق الفاعلين الوطنيين.

كل مساوئ لعبة الأمم تجلّت بشكل واضح في القضية الوطنية السورية، ويدفع السوريون ثمن صراعات إقليمية ودولية لا تمت لقضيتهم العادلة بأية صلة، بل ترتّب عليهم أثماناً كبيرة ليس لهم بها طاقة، وتضعهم أمام تحديات مختلفة، وتجعل من مصائرهم رهناً بإرادة فاعلين خارجيين لا يكترثون بآلامهم وطموحاتهم، وهكذا تتناسل المأساة وتكبر، حتى أن القضية الوطنية الأساس تغدو مجرد معطى من بين معطيات كثيرة، وقد لا تكون أهمها في حسابات مختلف الأطراف.

باتت القضية السورية، اليوم، مرتبطة بملفات إقليمية ودولية عدة، ويحاول كل طرف من الأطراف استخدام الساحة السورية في صراعه مع الآخرين، وأصبح معروفاً أن السوريين من قوى وتيارات وتشكيلات لم يعودوا هم من يقرر كيفية تشكيل الصراع الوطني، أو حسم نتائجه انطلاقاً من حسابات داخلية، وهو ما يفسّر بشكل رئيس فشل المبادرات التي تطلقها شخصيات وطنية، أو انعدام المبادرات التي تقف ورائها قوى سياسية، وتترسخ القناعة لدى السوريين مع مرور الوقت بأن قضيتهم ومأساتهم باتت مفتوحة على المجهول، وأنهم لن يشهدوا بزوغ أية حلول حقيقية في المدى المنظور.

كل هذه المعطيات تجعل السوري يشعر بانعدام جدوى العمل السياسي، لا سيما أن العمل السياسي الوطني لم يتمكن حتى تاريخه من تقديم قوة مثل تشد السوريين إليه، وتجعلهم ينخرطون بقوة، وتدفعهم إلى إحداث تأثيرات مهمة في ميزان القوى بين الداخل والخارج، أي بين القضية الوطنية ولعبة الأمم.

ومن شأن تراجع مكانة القوى السياسية السورية أن يزيد من تفاقم الأزمة، وأن يجعل الحلول على حساب السوريين ومستقبلهم بدلاً من أن تكون تتويجاً للثمن الباهظ الذي دفعوه في معركة الحرية والكرامة، وفي سبيل إحداث نقلة وطنية في حياتهم السياسية والاقتصادية.

لقد فرضت لعبة الأمم نفسها على مختلف القوى السياسية السورية، حتى أن مكانة أي فصيل سياسي باتت رهناً بارتباطه بهذا الطرف الإقليمي أو ذاك، ومدى انخراطه في الصراع على وطنه، وليس في الصراع من أجل انتصار القضية الوطنية.

لا شك، أن في ظرف مشابه للظرف السوري لا يمكن للقوى السياسية أن تكون معزولة عن العلاقات الإقليمية أو الدولية، لكن يبقى مستوى العلاقة هو المحدد في العمل الوطني، فثمة فرق بين أن تكون قوة سياسية ما مجرد بيدق في يد طرف إقليمي أو دولي أو أن تكون قادرة على خلق استقلاليتها، وامتلاك هامش من المناورة يخدم القضية الوطنية في المقام الأول.

إن ما نشهده من تشتيت للقوى السياسية وانعدام الحوار فيما بينها يعكس، في أحد أوجهه، مدى التبعية لدى الأطراف السياسية السورية للأطراف الخارجية، وقد باتت تلك الأطراف صاحبة اليد الطولى في تحديد مسار القوى الداخلية، وهي تتدخل في أدق التفاصيل، ولم يعد خافياً على أحد أن الواجهة السياسية للقضية السورية المتمثلة بالائتلاف الوطني هي المكان الذي تبرز فيه بحدة الصراعات بين القوى الإقليمية، وانعدام استقلالية المكونات السياسية المشاركة بالائتلاف.

لقد ولدت الكثير من الحركات السياسية خلال الأعوام التي تلت الانتفاضة السورية، لكن معظمها لم تتمكن من التحول إلى حركات جماهيرية، ولم تستفد بشكل حقيقي من التحولات التي أحدثتها الانتفاضة، وهو ما جعل جزء من شرعيتها يقوم على علاقاتها مع الخارج بشكل رئيس، حتى أن بعضها قام تحت دعم خارجي أو بطلب من جهات إقليمية، ولدواع مؤقتة، وقد غابت معظم تلك القوى مع غياب سبب النشوء، أو مع توقف الدعم الخارجي.

إن كل هذه الهيمنة للعبة الأمم وسيطرة الفاعلين الخارجيين تطرح نفسها كتحدٍ على السوريين، وعلى نخبهم بالدرجة الأولى، وتطرح عليهم مهمة إعادة بناء السياسة انطلاقاً من القضية الوطنية، ومن القدرة على العمل مع الجماهير، وإعادة مركز الثقل في المسألة السورية إلى السوريين أنفسهم، إذ لا يمكن تصور مستقبل لسورية في ظل استمرار هيمنة الخارج على الداخل.

برنامج «الأغذية» يعلّق مساعدته للاجئين و«العفو» مصدومة من سلوك الدول الغنية

أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في الأول من الشهر الجاري عن وقف المساعدات لنحو مليوني لاجئ سوري في دول الجوار بسبب نقص التمويل، ويتوزع اللاجئون في تركيا والعراق والأردن، ولبنان، ومصر.

وأضاف البرنامج "من غير كوبونات برنامج الأغذية العالمية ستتضور أسر كثيرة جوعاً، وبالنسبة للاجئين الذين يكافحون بالفعل للصمود أمام الشتاء القارس فإن عواقب وقف هذه المساعدة ستكون مدمرة".

واستلم اللاجئون في الأردن رسالة نصية من برنامج الأغذية العالمي جاء فيها :"نأسف بأنه لا يمكنك تقديم طلب استئناف للمساعدات الغذائية لهذا الشهر، ونعلم في برنامج الأغذية العالمي حجم المعاناة الناتجة عن هذا التوقف، لكن نرجو أن تكونوا على يقين تام بأن برنامج الأغذية العالمي يبذل قصار جهده كي يجد الدعم كي تعود المساعدات مرة أخرى وسوف نقوم بإخطاركم من خلال الرسائل القصيرة في حال حدوث ذلك".

ومنذ منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي أعلن البرنامج أنه سيخفض مساعداته الغذائية الحيوية لستة ملايين لاجئ سوري بسبب نقص في الأموال، مؤكداً أنه بحاجة إلى 352 مليون دولار بحلول نهاية العام.

في حين أعلن البرنامج في وقت سابق من الشهر الفائت عن احتياجه إلى 64 مليون دولار لدعم اللاجئين حتى آخر شهر ديسمبر/ كانون الأول.

وكانت المسؤولة عن العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري آموس قد صرحت سابقاً إن برنامج الأغذية العالمي سيضطر إلى وقف توزيع الأغذية على السوريين خلال شهرين في حال لم يحصل على تمويل إضافي.

ووجهت إثرارين كازين المدير التنفيذي للبرنامج نداءً إلى الجهات المانحة مفاده: "إن تعليق المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج سوف يعرض صحة وسلامة هؤلاء اللاجئين للخطر ومن المحتمل أن يسبب المزيد من التوتر وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلدان المضيفة المجاورة". مضيفةً: "تعليق المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي سيكون أمراً كارثياً بالنسبة لكثير من الأسر التي تعاني بالفعل.....و إن عمليات الطوارئ الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي في سوريا هي الآن في حاجة ماسة للتمويل. فلا تزال العديد من التزامات المانحين لم تتحقق بعد".

وأصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بياناً قالت فيه: إن الملايين من أطفال اللاجئين السوريين، الذين هم في وضع أضعف، قد ينامون جوعى، إثر تعليق برنامج الغذاء العالمي مساعداته لنحو 1.7 مليون سوري".

وأضافت اليونسيف: " إن تعليق المساعدات الغذائية يزيد المخاطر الصحية ويهدد السلامة"، محذرة من أن "الملايين من أطفال اللاجئين السوريين الأكثر هشاشة قد ينامون بالفراش ببطون خاوية".

وكان هادي البحرة، رئيس (الائتلاف الوطني) قد علّق على توقيف المساعدات قائلاً: " إن إيقاف المساعدات مدعاة للقلق الشديد، خصوصاً أن نسبة كبيرة من اللاجئين تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه المساعدات، وأنهم مقبلون على شتاء قارس، وقد بدأت الآثار الكارثية لفصل الشتاء بالتسبب بمعاناة هائلة، حيث أفادت تقارير بوفاة بعض اللاجئين السوريين في لبنان من شدة البرد".

وشدد على أن تعليق القسائم التي توزعها الأمم المتحدة سيعرّض الآلاف من الأسر للموت جوعاً، وسوف يضع المزيد من الضغوط على البلدان المضيفة التي استنزفت مواردها وهي تحاول استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين السوريين.

وكان اللاجئون السوريون الفقراء في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر قد اعتادوا استخدام القسائم لشراء المواد الغذائية في المتاجر المحلية.

وفي سياق آخر، أبدت منظمة العفو الدولية الخميس "صدمتها" إزاء عدد اللاجئين السوريين الذين وافقت الدول الغنية على استقبالهم والذي "يرثى له"، وتركها الدول المجاورة لسوريا تتحمل العبء الأكبر لهذه الأزمة.

وقالت المنظمة الحقوقية في تقرير نشرته قبل أيام من موعد انعقاد مؤتمر للمانحين في جنيف في 9 الجاري إن "حوالى 3،8 مليون لاجي من سوريا تستضيفهم بشكل أساسي خمس دول هي تركيا ولبنان والاردن والعراق ومصر".

واضافت "فقط 1،7 % من هذا العدد الاجمالي تمكن من الحصول على ملجأ في بقية انحاء العالم".

واذ لفتت المنظمة إلى أنها تعتبر أن المجتمع الدولي "وفر أعداداً يرثى لها من الأماكن لإعادة توطين" للاجئين السوريين، أكدت أن دول الخليج وروسيا والصين لم تعرض توفير اي من هذه الأماكن للاجئين سوريين.

وباستثناء ألمانيا فإن الاتحاد الأوروبي بأسره لم يؤمن إعادة توطين سوى 0،17% من اللاجئين الموزعين على الدول الخميس المجاورة لسوريا.

وقال شريف السيد علي مدير برنامج اللاجئين والمهاجرين في المنظمة إن "هذا الاختلال في التوازن يصدم فعلا".

وأعربت المنظمة عن أسفها لأن يكون تحمل الدول المجاورة لسوريا عبء العدد الأكبر من اللاجئين السوريين يضع هذه الدول تحت ضغوط هائلة لا طاقة لها على تحملها.

ودعت المنظمة إلى إعادة توطين 5% من اللاجئين السوريين بحلول نهاية 2015 ، و5% أخرى في العام التالي.

واضافت أن هذا سيتيح استضافة كل اللاجئين الذين صنفتهم الأمم المتحدة مؤهلين لإعادة التوطين وعددهم حوالى 380 الفا، وهم بالدرجة الأولى أشخاص يعانون من أوضاع بالغة الهشاشة ولا سيما منهم الأطفال والناجون من التعذيب.

وكانت الأمم المتحدة طلبت في نهاية أكتوبر/ تشرين الاول الماضي من المجتمع الدولي دعما ماليا، ودعت الدول غير المتاخمة لسوريا إلى فتح أبوابها اكثر أمام اللاجئين، الأمر الذي ما زال الاتحاد الأوروبي يمتنع عنه.

النازحون ينتظرون الشتاء... وتنظيم «الدولة» جرّدهم من المساعدات

عصام عطا الله

النازحون السوريون مشكلة تتفاقم وتزداد مأساوية مع قدوم فصل الشتاء الذي يستبشر الناس به خيراً، يأتي ضيفاً ثقيلاً ببرده وآلامه وأمراضه وغلائه مدعوماً بغياب المسكن والمورد الكريم، ومنذ بداية الثورة كانت مناطق الريف الشرقي لحلب حتى الرقة حاضنة لأغلب النازحين الذين يقدر عددهم بأكثر من نصف مليون، فالرقة وحدها استقبلت حوالي ربع مليون من نازحي دير الزور وحمص وريف دمشق وسواهم، وقد سجل الهلال الأحمر في منبج أكثر من 170 ألفاً ناهيك عن الباب وجرابلس، وكل هذه المناطق الآن خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلاميّة. يقول أبو محمد نازح من مدينة حلب: "نزحنا لجرابلس منذ قام نظام الأسد بقصف حي صلاح الدين، وفضلنا هذه المناطق لأنها لا تتعرض للقصف، كما وجدنا فيها خدمات جيدة من قبل كثير من المنظمات قبل أن يقوم تنظيم الدولة بفرض سيطرته" فمع سيطرة التنظيم ساءت حال النازحين كثيراً، فقد قام التنظيم بإجراءات كثيرة انعكست سلباً على النازحين، فتنظيم الدولة الإسلامية عامل النازحين كمواطنين عاديين دون مراعاة لأحوالهم المادية والنفسية، مما دفع قسماً كبيراً من النازحين للهجرة، وتفضيل حياة اللجوء على حياة النزوح، يقول أبو عبدالله عامل سابق في جمعية خيرية: "قام التنظيم العام الماضي بترحيل النازحين، ونقلهم من المدارس إلى مخيمات رغم الثلوج مما زاد معاناة النازحين" فالنازحون يرون أنّ التنظيم يرسم خططه ومشاريعه دون مراعاة لضعف حالهم.

وأكثر ما عانى منه النازحون غلاء المعيشة، فقد كان له أثر مضاعف على النازحين، ولا سيما أنّه ترافق مع إغلاق التنظيم معظم مقرات الهلال الأحمر والاستيلاء على مستودعاته، ومنعه ممارسة أيّ نشاط، يقول أبو عصام نازح إلى ريف حلب الشرقي من مدينة حمص: "الهلال الأحمر قدّم لنا الكثير من المعونات بدءاً من الأغطية والمفروشات، وليس انتهاء بالمنظفات والمواد الغذائية، وكل هذه المساعدات أصبحت شيئاً من الماضي"، ولم يقتصر الأمر على الهلال الأحمر فقد تجاوزه لمنظمات أخرى كانت تقدم مساعدات طبية للنازحين، كمنظمة الرؤية العالمية التي كانت تقدم العلاج والدواء المجانيين للمرضى الذين لا يستطيعون شراء الدواء، يقول الطبيب حسن: "المنظمة افتتحت عدة نقاط طبية في معظم الريف الشرقي لمحافظة حلب وكانت هذه النقاط تقدم العلاج والدواء المجاني ولكن التنظيم أغلقها بحجج واهية".

ومع كل شتاء يُصْدم النازحون بمشكلتي التدفئة واللباس، فهم يكرهون فصل الشتاء لعدم قدرتهم على شراء المحروقات ووسائل التدفئة، تقول أم جميل نازحة في ريف حلب الشرقي: "وصل سعر لتر المازوت لـ90 ليرة سورية، وأسطوانة الغاز لـ 8آلاف ل س وهذه مبالغ لا نستطيع تأمينها، فنضطر لجمع أي شيء قابل للحرق من الحاويات والأزقة والشوارع" أما اللباس فقد أصبح اللباس الجديد من الأشياء المحرمة، فمعظمهم كان يلبس الألبسة الجديدة التي كانت تقدمها المنظمات الخيرية، تتابع أم جميل: "نحمد الله على توفر الألبسة المستعملة (البالة) هذا العام، فبعد انتشار تجارة البالة، وكثرة محلاتها أصبح بإمكاننا كسوة أولادنا بألبسة جيدة تؤمن الدفء لهم" فرواج هذه التجارة حل مشاكل أغلب الفقراء.

والمأساة الكبرى للنازحين تتمثل بالحرمان من التعليم، فمعظم أولاد النازحين أصبحوا من دون تعليم، فأحوالهم المادية السيئة دفعتهم لإلحاق أولادهم بسوق العمل رغم الأجر الزهيد لعمل أبنائهم، تقول أم عدنان: "كيف تطلب مني إرسال أولادي للمدرسة وأنا لا أستطيع تأمين ثمن قلم ودفتر لهم، لقد أصبح العلم نوعاً من الترف، وهذا العام لا يوجد مدارس بعد قرار التنظيم بإغلاقها" فقد أصبح النازحون وأهل البلد سواء في مجال التعليم.

وبرر التنظيم إغلاقه هذه المؤسسات والمنظمات بأنها تحمل مخططات خبيثة، يقول الشرعي أبو المعتصم: "لم يكن هدف التنظيم حرمان المسلمين من الفقراء والنازحين من المساعدات التي كانت تقدم لهم، بل هدفنا منع هذه المنظمات من تنفيذ مآربها وأهدافها الخبيثة، ومنها تنصير المسلمين، فلا يصدق عاقل أن أصحاب الصليب يريدون خيراً بالمسلمين" وحاول تنظيم الدولة امتصاص نقمة الأهالي عبر صندوق الزكاة، يتابع أبو المعتصم: "وفتح صندوق الزكاة للفقراء والمحتاجين خير دليل على اهتمامنا بالفقراء بغض النظر سواء كانوا من النازحين أو أهل البلد" فيما يرى أبو محمد، و كان موظفاً في إحدى المنظمات التي أغلقت:" صندوق الزكاة لا يغطي جزءاً يسيراً من المساعدات التي كانت تقدمها المنظمات والهيئات الإنسانيّة، فقد كانت كل منظمة أجنبية تقدم سلة غذائية مع منظفات وسواها، و كان هناك ثلاث منظمات أجنبية، وهي الرؤية العالمية، وميرسي كور، والمنظمة النرويجية للإغاثة، أي يصل للعائلة النازحة ثلاث سلال شهريا فهل صندوق الزكاة يقدم 5% من ذلك".

ومع قسوة الشتاء، ووطأة الحاجة انتسب كثير من النازحين لتنظيم الدولة الذي وفر لمنتسبيه المسكن اللائق، والمورد الكريم، فكثير من النازحين لا يرون أنّ هناك شيئاً يمكن أن يخسروه بعد أن فقدوا بيوتهم وتشردوا في أوطانهم بعيداً عن أهلهم وجيرانهم، تقول أم محمود:" انتسب ابن جيراننا الذي لا يتجاوز عمره ستة عشر عاماً إلى تنظيم الدولة بعد مرض والدته، فوجد في تنظيم الدولة رزقاً يكفي أهله ويعينه على علاج والدته إضافة للمعونات الخاصة بعناصر التنظيم".

الطائفية كبديل عن الطائفية

■ فيكتوريوس بيان شمس

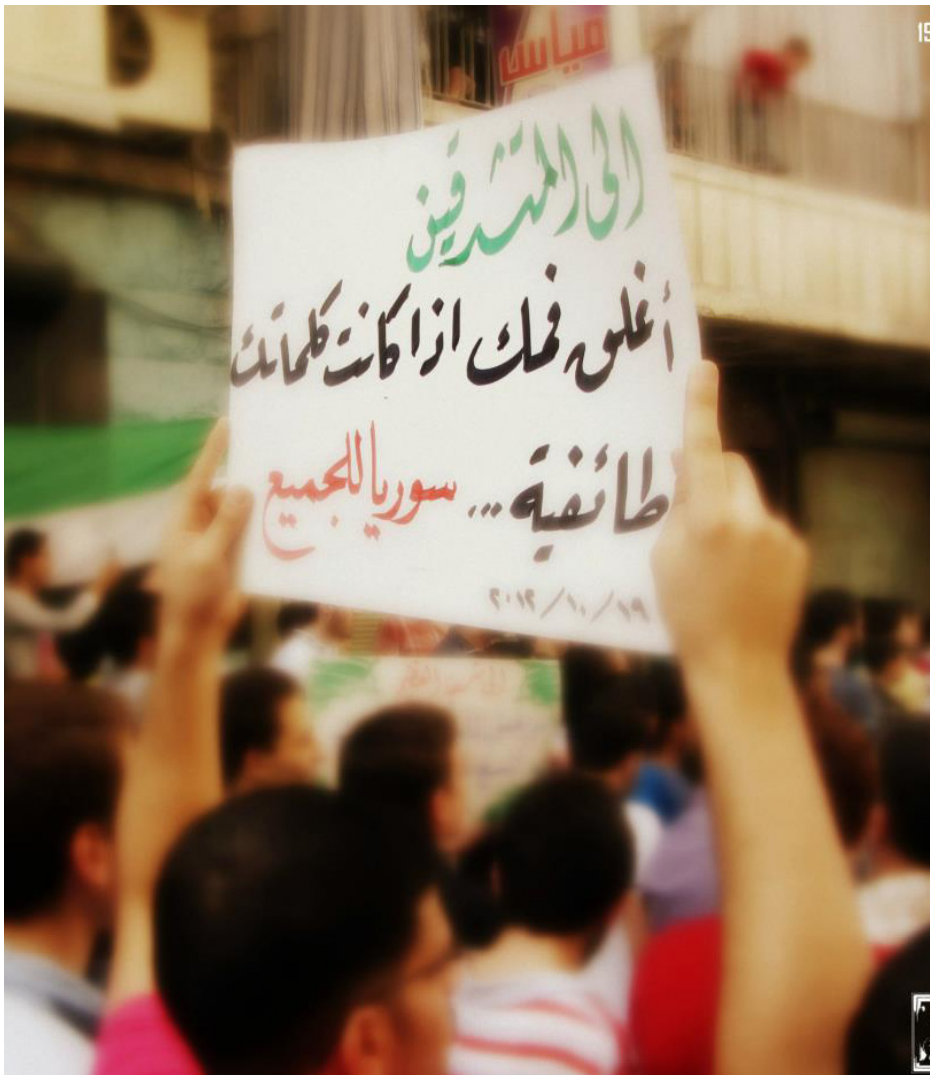

طرحت الثورة السورية منذ انطلاقتها في آذار 2011 مسألة الطائفية على بساط البحث، بحيث بدأت الأسئلة تطرح بشكل يزيد المسألة تعقيداً: هل كان النظام السوري طائفياً منذ البدء؟ أم أنّ الطائفية برزت بعد تفجّر الصراع معه؟. وتزداد الأسئلة تعقيداً، إذ يتم الخلط فيها بين الديني والطائفي، فتبدو ايران على سبيل المثال وكأنّها دولة طائفية. بهذا تختلط التوصيفات، ويختلط بالتالي، وكنتيجة طبيعية لسوء الفهم هذا، الفارق بين شكلين من السيطرة السياسية في البنى الاجتماعية المتداخلة بشكل تهيمن فيها إحداها على الآخر، في إطار من السيطرة الكلّية لقوى أكبر منهما (أي أكبر من الطائفي والديني)، يستطيع المرء لتبسيط عملية فهمها استعارة مفهوم "الإمبريالية" لتوصيفها، وتوصيف طموحاتها الهيمنية، واستغلالها للمآزق السياسية لأنظمة الحكم الاستبدادية لبسط سيطرتها، سواء التي تدور في فلكها، أو تلك التي تبدو وكأنّها تناهضها.

دون أن تُفهم الطائفية وتفسّر من حيث النشأة والدور، يتم التعامل مع نتائجها وانعكساتها الوخيمة على المجتمع. بهذا، توضع الحلول الخطأ في المكان الخطأ. فأن تستأثر بالسلطة طائفة ما، لا يعني ان الرد الطبيعي والصحيح يكون باستبدالها بطائفة اخرى تستلم السلطة من بعدها مهما بلغ حجم هذه الطائفة، وهذا هو الحل السطحي الذي يروّج له الغرب، ويتفق معه مثقفون ، فتجربة العراق بعد الاحتلال الأميركي له خير مثال على هذا. وهذا بالضبط ما يضمن للقوى الكبرى ديمومة سيطرتها، لتمعن في الكيانات السياسية المأزومة، تقسيماً، وتفتيتاً، وشرذمة، بما يتوافق ومصالحها، دون راد لهذا القدر.

وإذا ما أعيدت قراءة التجربة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية، وهي الحرب التي اختبرت فيها أدوات فهم المسألة الطائفية، سيُكتشف بأن الطائفة بما هي علاقة سياسية بحسب تعريف مهدي عامل لها، كان دورها منذ ظهورها، أسر الطبقات الاجتماعية في تمثيل سياسي مختلف، يموّه حركة الصراع الطبقي في نظام مأزوم، ويمنع الطبقات المسحوقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من انتاج بديلها السياسي، والذي بالضرورة سيقضي على حكم الطوائف وطغمها المالية المسيطرة. هكذا، يقسم المجتمع عمودياً بحركة تضيع فيها التباينات الطبقية الأفقية.

في التجربة السورية، كان النظام هو الطغمة المالية التي استطاعت التطييف للحفاظ على السلطة، دون محاصصات علنية مع الطوائف الأخرى كتلك التي كانت في التجربة اللبنانية، والتي كرسّها دستور "الطائف" الذي كان تعبيراً واضحاً عن نجاح الطبقات المسيطرة نفسها في اعادة إنتاج سلطتها وإن بشروط جديدة. إلا أن الطائفية التي بدأت تظهر في سوريا، ليست كمثل تلك التي كانت وما تزال في لبنان. غطّى النظام في سوريا على عمليات نهبه لثروات المجتمع، بما هو طغمة مالية بكل ما للكلمة من معنى، باستخدام المسألة القومية من جهة، ومسألة الصراع مع "اسرائيل" من جهة ثانية، في حين لعبت الطائفة دور "احتياط سلطة" ستظهر ضرورة استخدامها في مرحلة لاحقة عندما تتهدّد سيطرة الطغمة المالية على الحكم.

لهذا، تظهر قبل الثورة عبارة: "سيطرة طائفة محدّدة على السلطة"، وكأنها عبارة فضفاضة غير دقيقة. فـ"الطائفة العلوية" كانت قبل الثورة تحتوي تعدداً طبقياً لا يستطيع أحد إنكاره. هذا التعدّد الذي يشابه في جانب منه، التعدّد في باقي الطوائف، مع أن السيطرة الأمنية، والتي تعتبر الضمان الحقيقي للسيطرة السياسية في هذه الأنظمة، بقيت محصورة في نخبة طبقية محدّدة، جلّها من طائفة بعينها.

لعلّ أحداث مدينة حماة منذ أواخر السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، ثم قيام الثورة السورية في 2011 توضّح جانباً من هذا، مع ضرورة ملاحظة الفرق الشاسع بين الحدثين، ففي الأول كان البعد الطائفي واضحاً ومن قبل الطرفين المتصارعين، بينما الثاني لم يكن كذلك، وإن بدأ في مآلاته الأخيرة ينحو هذا النحو، بسبب ممارسات النظام وحلفائه الطائفيين من جهة، وبسبب غياب البديل الوطني الذي يستطيع وحده إخراج الأزمة من شرنقتها الطائفية، ويملأ الفراغ الأيديولوجي الذي استطاعت القوى الأصولية من الطرفين أن تملأه.

لجوء النظام لتطييف الأزمة كان أمراً طبيعياً في ظل الإفلاس الأيديولوجي الذي يعانيه بعد تغييب "حزب البعث"، إن لم يكن تصفيته قبل الثورة بوقت طويل، وحلول أجهزة الأمن مكانه، وتوريط طائفة بأكملها معه، إضافة لتحشيد طائفي إقليمي، ولحسابات بعيدة المدى لها علاقة باستثمار قضية الإرهاب التي ستفتح له آفاقاً للحل مع الغرب، وهو أكثر المهتمين بهذه القضية من جهة، وتستجلب له التعاطف الشعبي في العالم العربي بعد تصوير المعركة وكأنّها تستهدف "الأقليات"، وربّما لحسابات لها علاقة بقضية التقسيم الذي قد يضمن للنظام كانتوناً طائفياً يرتد إليه إذا ما اقتضى الحل ذلك من جهة ثانية، وهو أمر أثبت جدواه بتمييع الصراع بعد ما يقرب من أربعة أعوام من تضاؤل إمكانية الحسم.

بهذا، يصبح الحل في غاية السوء، إذ يُختصر بإنهاء رأس النظام، وهو ما يضمن على الأقل في المدى المنظور الأمن والأمان لما تبقّى من الشعب السوري في الداخل، بتوقف القتل على الطريقة التي هو حاصل فيها الآن. لكنه يعيد إنتاج السلطة بشكل أكثر سوءاً في مرحلة تالية، تتراوح هي أيضاً بين تقسيم نهائي، وبين فدرلة متعدّدة الأشكال، قد تكون فدرلة السلطة، أي محاصصتها على أساس طائفي، تيمّناً بما جرى في لبنان والعراق، أقربها للتحقّق من باقي السيناريوهات التي يكثر التكهّن بها.

هكذا تعالج الطائفية بالطائفية، بما يترتب على ذلك من تجديد السيطرة على الفئات والشرائح الاجتماعية الأكثر تضرّراً، وبما يضمن إعادة انفجار الأزمات السياسية، حسب الطلب من وقت لآخر. في حين يبرز خط آخر، تعتقد فيه أغلبية من النخبة المحسوبة على الثورة، وعن حسن نية، أن الحل يكمن في التعايش والتسامح بين الطوائف، مع أن هكذا حل، بعكس ما يعتقد هؤلاء، يجمّد المسألة إلى حين، لكنه لا ينهيها أو يلغيها.

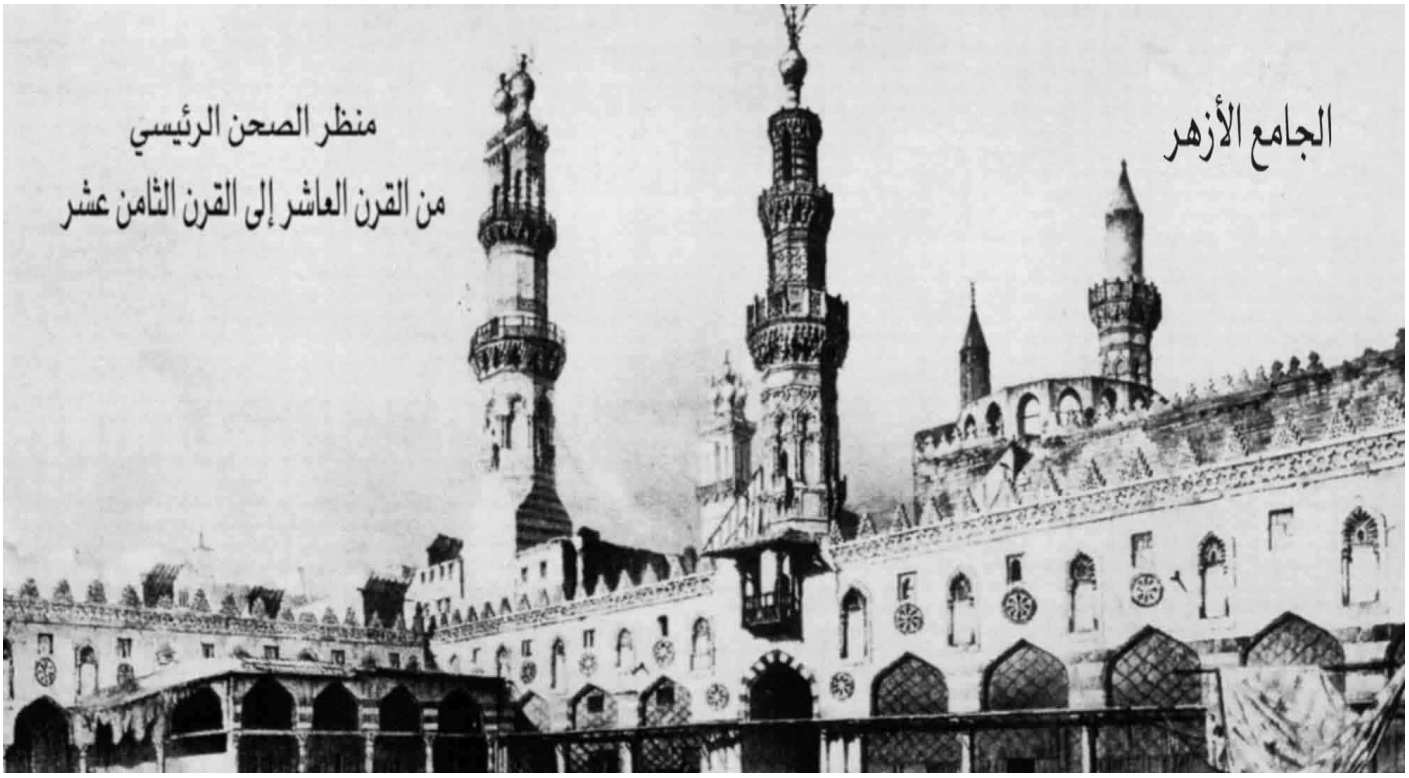

في إخفاق الإصلاح الديني عند محمد عبده

■ حكم عاقل

في القرن الثالث عشر، بدأ العالم الإسلامي مرحلة من الانحسار والتراجع بعد قرون طويلة من الصعود والانتصارات والتوسع، لينتهي في القرن الخامس عشر إلى التكرار والركود الفكري. ونتيجة لانفتاح المثقفين العرب على الفكر الأوروبي، منذ البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي باشا الى أوروبا ضمن مشروعه في بناء دولة حديثة في مصر، تولّد لديهم وعي حادٌ بمدى تراجعهم الحضاري، فأخذ ذلك الوعي مسلكين أساسيين، تمثّل الأول منهما في محاولة حصر ومعرفة أسباب التراجع الحقيقية، وتمثّل الثاني في محاولة إيجاد الحلول المناسبة للخروج من تلك الأزمة.

أقام الفكر الإصلاحي علاقة سببية بين الإصلاح الديني والحداثة الأوروبية ليرى حلا تمثل في الدمج بين إصلاح ينطلق من مقدّمات دينية وبين فكر الأنوار وعلمانيته. ارتبط التطلع إلى الحداثة والخوف من فقدان الذات بمشاريع هيمن عليها الانبهار بالنموذج الأوروبي من جهة والحنين إلى ماضٍ يُمثّل في الوعي الجماعي "عصرًا ذهبيًا" من جهة أخرى. كان مطلب التوفيق ملحًّا على مفكري الإصلاح، ومن الحيرة إزاء التوفيق بين الغرب والتراث، تولّدت حيرة إزاء التوفيق بين ثنائيات أخرى مثل: العقل والإيمان، العلم والدين، الدين والقومية، القومية والقُطرية، الرأسمالية والاشتراكية، الشرق والغرب...الخ.

اعتبر الكواكبي أن مشكلة الشعوب العربية الإسلامية المهزومة حضاريًّا تعود إلى سبب واحد هو الاستبداد، وهذا الاستبداد في نظره استبداد سياسي، لكن عبر استبداد ينطلق من الدين نفسه، فكان الحل لديه في الشورى الدستورية. وإذا كان فكر محمد رشيد رضا انحصر في هاجس العودة إلى روح الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى حبس العقل التفسيري في دائرة النصّ ومنعه من الاستفادة من أي زاد معرفي معاصر أو سابق له، فإن الموقف الجذري الذي وقفه علي عبدالرازق من نظام الخلافة في الإسلام والدعوة إلى تعويضه بنظام سياسي حديث يكفل الحرية والعدالة والديمقراطية الكاملة لم يقدم بديلا عمليا.

نتيجة للإخفاق السياسي، وبعد هزيمة ثورة أحمد عرابي في مصر، ولفساد أهل السياسة، بدا لمحمد عبده أن مصر ليست بحاجة إلى ثورة بل إلى إصلاح، فانفصل عن استاذه ذي النزعة الراديكالية جمال الدين الافغاني، ولم ترقه طروحات الزعيم الوطني مصطفى كمال باشا، ليأخذ توجها شخصيا يركز على الإصلاح الديني بالارتكاز على التربية والتعليم. بعد نبذ الأدوات السياسية.

الاجتهاد في الفقه الإسلامي، وتجديد المقال في التوحيد من خلال رؤية جديدة تتجاوز الأدبيات السابقة والتي كررت واجترت الخلافات بين الفرق والمذاهب الإسلامية، ليعيد الاعتبار إلى التوحيد من حيث هو مفهوم ومقاصد تدفع بالإنسان من غياهب الظلمات والشرك والبدع والتعلق بالأوهام إلى نور العلم والمعرفة، والتعلق بالمصادر الرئيسة للمعرفة (الوحي والعقل) في مجال العمل والعبادة بعيداً عن الشروحات والمتون التي حولت التوحيد والفقه من مصدر عطاء وتفكير إلى تقليد وتحجر، الأمر الذي أدى بعلماء الدين وفقهاء الشريعة ليتحولوا من مصلحين ومجددين إلى محافظين مقلدين يحاربون كل دعوات التقدم والتحرر. كانت تلك أبرز ملامح مشروع الإصلاح الديني عند الإمام. لقد حاول تجاوز ما كان ولا زال خطوطا حمراء وضعت باسم الدين، والتي رأى أنها في حقيقتها لم تكن سوى سياج من التقليد يحول بين الإسلام وبين تحقيق أهدافه الإصلاحية العامة.

حاول عبده إظهار الاسلام بحيث لا يتعارض مع قيم الحداثة، وكتب عن الحرية والشوري والقانون، بل شارك في مجلس شورى القوانين، وكانت له اجتهاداته في إصلاح الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية، لاسيما فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بالرجل ورفض تعدد الزوجات. وكان قد دعم مشروع قاسم أمين في تحرير المرأة. ورأى في تعلم العلوم والفلسفة المدنية ضرورة للتحديث ليدخل في صراع مع التدين التقليدي المصري ممثلا بالأزهر ورجاله الذين أصروا على العلوم الشرعية ورفض كل علم يحاول الإنقاص من حضور الله في العالم. وهنا تحديدا لم يستطع المضي قدما ليستقيل من منصبه كمفتٍ للديار المصرية.

ومع وفاة الإمام، بدا أن مشروعه الإصلاحي التنويري قد آل إلى الفشل، بحيث يمكن الاستنتاج أن أي مشروع إصلاحي سواءً أكان دينيا أو ثقافيا في ظل غياب استقلال حقيقي وشامل من جهة، وغياب مشروع سياسي ديمقراطي من جهة أخرى، سيكون عرضة لعديد من الاختراقات التي سوف تطيح به. بل يمكن التقدم خطوة أخرى لنقول إن الإصلاح الديني ينطلق من الإصلاح السياسي، فحتى حركة الإصلاح الديني الأوروبي لم تمنع حرب الثلاثين عام التي راح ضحيتها الملايين، بل يمكن القول إنها بدأت توّتي أكلها بعد صلح "وستفاليا" الذي تضمن نواة الدولة الحديثة. وكانت الثلاثة قرون اللاحقة من التنظير للسياسي وإصلاحه قد وضعت حداً للتطرف الديني كي لا يمضي قدما في التحكم بمصير المجتمع.

ولا شك أنه في المرحلة العربية المعاصر يتحمل السياسي بوضعيته الراهنة المسؤولية الأكبر عن التطرف الديني وحالة الركود الفكري إنتاجاً واستهلاكاً، حيث آلت المجتمعات العربية إلى مجتمعات مؤسسة على العنف أفقياً وعامودياً، ويتحمل المثقفون لاسيما العلمانيين مسؤولية تأجيل مشاريع الإصلاح السياسي الديمقراطي لصالح الأيديولوجيا في ظل حالة من الشعبوية تنافست على تكريسها كل من الأنظمة وقوى المعارضة. لذا لم تنخرط قوى المعارضة في هموم الواقع على النحو الذي يسمح بالاستجابة لمتطلبات المجتمعات التي كانوا يتوهّمون أنهم يُخاطبونها، لتتحول الكثير من المشاريع إلى يوتوبيا وشعارات، في ظل غياب السيطرة على الأدوات السياسية الكفيلة بتحويل التنظير الفكري إلى إرادة فعلية لتحويل تلك الأفكار إلى واقع.

مستقبل عضوية تركيا في حلف الناتو

موسى القلاب*

تُثار تساؤلات كثيرة في هذه الأيام حول مستقبل عضوية تركيا في منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، خصوصاً بعد توجيه اللوم الى تركيا من قبل أطراف دولية متعددة حول عدم اكتراثها بالمطالب الأمريكية المتعلقة بمحاربة الدولة الإسلامية "داعش" ووقوفها على الحياد السلبي من الموقف المتفجر في عين العرب كوباني.

تزداد مثل تلك التساؤلات حدةً بعد مغادرة نائب الرئيس الامريكي "جو بايدن" أنقرة من دون إحراز أي تقدم بشأن فتح قاعدة "انجرليك" الجوية لطائرات التحالف الدولي التي تشن هجمات جوية على مواقع لداعش في كلٍ من العراق وسوريا.

ترى تركيا أن حلف "الناتو" غير معني بالقتال ضد "داعش"، في حين أن الحلف مكلفٌ حسب ميثاقه بالدفاع عن تركيا ضد التهديدات والأخطار المحتملة، بطلب من الحكومة التركية. في هذا الموقف لا ترى تركيا أن تنظيم "داعش" يهدد أمنها، وعليه فإن الحلف يقف متفرجاً، لحين طلب تركيا منه رسمياً ذلك، لكن ليس من المتوقع أن تلجأ تركيا إلى هذا الخيار في القريب العاجل.

من جهة اخرى يعتقد الأتراك أن عضويتهم "الناتو" تقيد القرارات التركية العليا، وأن ليس هناك من مخاطر وشيكة على أمن تركيا في هذه الظروف التي أخذت الولايات المتحدة وأوروبا فيه موقف اللامبالي بالمطالب والمصالح التركية الملحَّة، بعد طول شراكة بينهما. حيث تشاهد تركيا هرولة الغرب نحو إيران، المنافس الرئيسي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، رغم العداء التاريخي الطويل منذ قيام الثورة الاسلامية بقيادة الخميني للغرب، وتهديد مصالحه في كل مناسبة. ومع ذلك فالغرب يعمل على طي صفحة الملف النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، ويدير ظهره لتركيا الحليف الثابت والواثق، مقارنةً مع إيران.

لقد عرقل الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إلى عضويته لأسباب متعددة، رغم محاولات تركيا الجادة والمستمرة لتحقيق مطالب وشروط الدول الأوروبية في هذا الاتجاه. كما تجاهلت الولايات المتحدة كافة الطروحات التركية المتعلقة بالأزمة السورية. فماذا تنتظر تركيا من الولايات المتحدة وأوروبا بعد كل ذلك؟

كما تلقت أنقرة صفعةً قويةً بعد انتكاسة ما يسمى بالربيع العربي، وفشل عملية تسويق الإسلام السياسي المعتدل إلى الغرب، كما جرى في مصر وليبيا وتونس، وتحولت الطموحات التركية إلى سراب في الصحراء، بعد خيبة أملها مع سقوط الإخوان المسلمين ووضعهم على لائحة الإرهاب في دولهم، وكذلك في دول الخليج.

أما الغرب فيقول بأن الموقف التركي متراخٍ ومتردد وأن تركيا حليف يخذل حلفائه عند الأزمات وحدث ذلك في أكثر من مناسبة. من هذه النقطة، ينطلق التشكيك الغربي بجدوى بقاء تركيا عضواً في حلف "الناتو"، حيث يعتقد الغربيون والأمريكيون بأن تركيا لم يعد لديها ما تقدمه لحلفائها بعد كل ما جرى في الآونة الأخيرة.

لكن بالمقابل يدرك دبلوماسيون غربيون أن عملية طرد تركيا من عضوية الحلف تعكس العواطف ولا تعكس الحقائق على الأرض. كما يضيف خبراء غربيون إنكار دور تركيا في الحلف منذ عقود بأنه عملية إجحاف بحق تركيا، ومثالاً سيئاً على ضربة غربية لكافة حلفاء الغرب في آسيا مستقبلاً، بالتزامن مع تعاظم التهديدات الصينية والروسية المحتملة تجاه الولايات المتحدة والغرب.

حيث أن تركيا عضو قديم في الناتو وحليف تاريخي للغرب منذ عام 1952، وليس بمقدور الطرفين أن يتخلى أحدهما عن الآخر بتلك السهولة. لقد ضم الحلف وكذلك الاتحاد الأوروبي إلى عضويتهما دولاً أوروبية شرقية من بقايا الكتلة السوفيتية وحلف "وارسو"، فكيف بهما يتخليان عن تركيا في ظروف غائمة وضبابية غاية في التعقيد.

فموقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط لم يتراجع رغم أفول حقبة الحرب الباردة، وتفكيك حلف "وارسو" العدو اللدود لحلف "الناتو". إذْ ليس هناك من يمكنه إلغاء الدور التركي في مواجهة احتمالية عودة شبح الحرب الباردة بين الشرق والغرب، لا سيما وأن روسيا تقف اليوم على مفترق طرق في علاقاتها المتردية مع الغرب، بسبب الأزمة الأوكرانية واحتلال جزيرة القرم واحتمالية إغلاق أنابيب الغاز والنفط المتوجهة إلى أوروبا في أية لحظة، وبعضها يمر عبر الأراضي التركية.

من هذا الموقف، تنبع أهمية تركيا الاستراتيجية في أي صراع مستقبلي أوروبي وأمريكي مع روسيا والصين، خصوصاً وأن تركيا تملك من أرصدة العداء التاريخية لروسيا، ما لا يمكن محوه بسهولة وبجرة قلم أوروبية وأمريكية تطالب بشطب تركيا من قائمة الدول الأعضاء في حلف "الناتو". فتركيا هي العضو الوحيد المسلم في الحلف، وتمتلك موقعاً استراتيجياً من الصعب تجاهله بسبب عدم مشاركتها في الحرب على "داعش"، أو لأسباب أخرى ثانوية قد لا تشكل بمجملها منعطفاً استراتيجياً في محور المصالح الاستراتيجية الغربية لدى تركيا.

يبدو أن حزمة العلاقات التركية – الغربية أقوى بكثير من الخيوط الرفيعة التي تظهر نشازاً هنا وهناك بين الحليفين المتنافرين في هذه الأيام. فلا تستطيع تركيا الاستغناء عن الغرب، ولا الغرب بمقدوره الاستغناء عن تركيا مهما كانت الدوافع والمبررات المرحلية. من المنظور التركي ليس بمقدور روسيا والصين أن تعوضا ما تفقده تركيا بإدارة ظهرها إلى الغرب. كما أن ليس بمقدور إيران وإسرائيل بصفتهما دولتين إقليميتين أساسيتين، تعويض الدور التركي في المنظومة الغربية. فلكل خصائصه ضمن الجغرافيا السياسية التي لا يمكن للطرف الآخر استبدالها، في ظل المتغيرات والتحولات الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

من المحتمل أن صراع الحضارات قد ترك بصماته السلبية على دوائر صنع الإرادات والإدارات في الساحة العالمية، ما جعل الحليف خصماً والخصم حليفاً، ثم تشابكت بناءً على ذلك الخيوط وطُمست الألوان. وهكذا تبدو طروحات خروج تركيا من عضوية حلف "الناتو" أحد أحلام اليقظة السياسية الدولية في القرن الواحد والعشرين.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث.

هل تنسق أمريكا مع إيران في الحرب على «داعش» في العراق؟

ذكرت مصادر عدة أن إيران نفذت ضربات جوية عدة في العراق خلال الأسبوع الماضي، واستهدفت الضربات مواقع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وأثارت هذه الأنباء من جديد الكثير من الأسئلة حول مدى التعاون الأمريكي الإيراني، ومدى قبول الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل لطهران في الحرب الدولية على الإرهاب.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الأربعاء : «أعتقد أنه إذا كانت ايران تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية في أماكن معينة ويقتصر دورها على استهداف تنظيم الدولة الإسلامية وهو أمر مؤثر وسيكون مؤثرا... فإن المحصلة النهائية إيجابية.»

ويعد الموقف الأمريكي جديداً بالقياس إلى تاريخ العلاقة المتوتر بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وهو يأتي بعد تمديد المفاوضات بين إيران ومجموعة خمسة زائد واحد حول ملف إيران النووي، حيث يعتقد على نطاق واسع بأن المفاوضات بين واشنطن وطهران خلال الأشهر الماضية قد تناولت ملفات إقليمية عدة، وفي مقدمتها الملف العراقي والدور الإيراني في هذا الملف.

ويذهب مسؤولون أمريكيون الى ما هو أبعد من قبول الضربات الجوية الإيرانية، ويشيدون بطهران لما يقولون إنه دور مهم في المساعدة في وقف تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في يونيو /حزيران الماضي من خلال تعبئة الميليشيات الشيعية العراقية بعد أن سيطر التنظيم على مدينة الموصل وأصبحت بغداد مهددة.

وقال مصدر من جهاز الأمن القومي الأمريكي (طلب عدم نشر اسمه) إن الضربات التي نفذتها طائرات من طراز فانتوم إف 4 ، والتي صنعت في الولايات المتحدة في السبعينات، أقلعت من قواعد إيرانية وبدأت قبل أسبوعين تقريبا.

وأحجم الجيش الأمريكي عن إصدار أي حكم على الضربات الجوية الإيرانية، واكتفى بالتحذير من إشعال التوتر الطائفي في العراق.

وقال مسؤول أمريكي «لا ننسق مع الجيش الإيراني قبل او اثناء او بعد أنشطته العسكرية».

ويثير تزامن الأنشطة العسكرية الأمريكية مع أنشطة إيرانية مماثلة في العراق عدداً من التساؤلات في الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة إلى زيادة أعداد قواتها هناك الى المثلين، وتستعد لتكثيف ضرباتها الجوية حين تكون القوات العراقية جاهزة لشن حملة كبيرة على تنظيم الدولة الإسلامية.

لكن مسؤولين يشيرون الى أن المواقع التي تمارس فيها ايران أنشطتها تختلف عن تلك التي تنفذ فيها الولايات المتحدة ضرباتها الجوية او يتواجد بها مستشارون عسكريون.

ويعتقد أن دخول إيران على خط محاربة تنظيم الدولة الإسلامية من شأنه أن يزيد التوتر بين دول الإقليم، وسيسهم في ترسيخ قناعة الحلفاء التقليديين لأمريكا بأنها تؤسس لعلاقات استراتيجية مع طهران على حساب مصالحهم الحيوية.

وقد تناول الإعلام العربي خبر الضربات الإيرانية على مواقع «داعش» في العراق، واعتبر بعض المحللين أن دخول إيران على خط التحالف ضد الإرهاب من شأنه أن يفاقم المشكلات في سوريا والعراق على حد سواء، خاصة مع تمسك طهران بنظام بشار الأسد.

لبنان بين مطرقة الفراغ الرئاسي وسندان ومواجهة «الإرهاب»

ما زال الفراغ الرئاسي في لبنان مستمراً منذ 25 مايو/ أيار الماضي، ولم يتمكن مجلس النواب من اختيار رئيس للجمهورية، كما أن الهوة بين الأطراف اللبنانية ما زالت واسعة على الرغم من محاولات نبيه بري رئيس مجلس النواب من تقريب وجهات النظر بين فريقي 8 و14 آذار.

وكان سعد الحريري قد رمى الكرة في ملعب حزب الله، حيث اقترح أن يكون هناك حوار بين تيار المستقبل وحزب الله لحل مشكلة الفراغ الرئاسي، لكن معظم التحليلات التي تابعت الإطلالة التلفزيونية للنائب الحريري في 28 من الشهر الماض، اعتبرت أن فرصة نجاح الحوار بين الفريقين لن تكون كبيرة من دون توافق إقليمي بين السعودية وإيران، وهو ما لم يتوفر حتى الآن.

وما زال لبنان يعيش أزمة الجنود المخطوفين من قبل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، من دون أي تقدم جدي في المفاوضات، وأتى اعتقال أمن الجيش اللبناني لإحدى زوجات البغدادي، وزوجة قيادي في النصرة، ليرفع حدة التوتر بين الدولة اللبنانية وتنظيمي «النصرة» و«داعش»، وقد ذهب 6 جنود ضحية كمين في بعلبك يوم الثلاثاء الماضي، وذلك بعد ساعات من تسريب نبأ اعتقال السيدتين، و واعتبرت بعض عناصر الأمن اللبناني على ما يبدو المرأتين ورقة مساومة محتملة مع المتشددين من أجل الإفراج عن الجنود الأسرى.

ونفذت جبهة النصرة وعيدها بإعدام جندي لبناني يوم الجمعة الماضي، وكان هذا الجندي ضمن أكثر من 24 من أفراد قوات الأمن الذين أسرهم متشددون مرتبطون بجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية عندما شنوا هجوما على بلدة عرسال الحدودية اللبنانية في أغسطس/ آب.

وحذرت جبهة النصرة في بيان إنها ستعدم أسيرا آخر من الجنود الأسرى خلال فترة وجيزة إذا لم تفرج السلطات اللبنانية عن النساء المعتقلات.

ويطالب متشددون مرتبطون بجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية بالإفراج عن الإسلاميين المحتجزين لدى السلطات اللبنانية مقابل الافراج عن أفراد قوات الأمن اللبنانية المحتجزين.

وهذا هو رابع جندي يقتله المتشددون منذ أغسطس/ آب في محاولة للضغط على السلطات اللبنانية لقبول تبادل الأسرى.

وقالت مصادر أمنية إنه بعد فترة وجيزة من إعلان إعدام على البزال قطع محتجون طريقا سريعا قرب قريته بزاليا، والتي لا تبعد كثيرا عن عرسال كما ظهر مسلحون أيضا في الشوارع هناك.

إشكاليات حقوق الإنسان في عالم متغير

د. عبد الله تركماني (*)

منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993 بفيينا عرفت قيم حقوق الإنسان حركية كونية مستمرة، وأصبحت عنصراً مركزياً في العلاقات الدولية، وتم اعتماد اتفاقيات جديدة ليتقوى بذلك القانون الدولي الإنساني، حيث عرف نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان تقوية وتجدداً ملحوظين: إحداث مجلس حقوق الإنسان، اعتماد آلية الاستعراض الدوري الشامل، تعيين تسعة وعشرين من أصحاب الولاية برسم الإجراءات الخاصة، ودخول تسع آليات دولية حيز النفاذ (اتفاقيتين دوليتين و 7 بروتوكولات إضافية).

وعرفت هيئات جهوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان النور منذ مؤتمر فيينا واستطاعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الحديثة النشأة في بعض البلدان، أن تتموضع كفاعل ديناميكي وأن تلعب أكثر فأكثر أدواراً مهمة. وفي الوقت نفسه برزت العديد من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت أكثر تخصصاً ومهنية وفاعلاً لا محيد عنه لكونها تسهم في إسماع صوت المجتمعات، وفي مسائلة الحكومات بشأن احترام التزاماتها الدولية.

وعرفت العشرون سنة الماضية أيضاً ظهور اشكاليات جديدة لم تكن معروفة قبل ذلك، تجسدت على الخصوص في تنوع وتعاظم أشكال معارضة كونية حقوق الإنسان وشموليتها.

وفي هذا السياق وفي عالم معولم ومتصل انعقدت الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل في ديسمبر 2013 بمشاركة ما يزيد عن 5000 مشاركة ومشارك من مختلف أنحاء العالم، للتأكيد على ضرورة إرساء فضاء عالمي تشاركي للحوار والتبادل بين فاعلين متعددين يعملون من أجل الاستجابة لطموحات الشعوب إلى احترام كرامتهم والمساواة والعدالة.

وفي إطار مواصلة هذه الدينامية، انعقدت الدورة الثانية لهذا المنتدى في نهاية نوفمبر 2014 بمدينة مراكش المغربية فيما ستتم استضافة الدورات المقبلة من قبل الأرجنتين وكولومبيا. وسيراً على منوال الدورة الأولى للمنتدى انتظم منتدى مراكش حول منتديات موضوعاتية تم إعدادها والسهر على فعالياتها من قبل شبكات الفاعلين بالمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والفرق الأكاديمية: حماية الأطفال ضد العنف، الحق في السكن اللائق، حرية التعبير، حقوق الشباب، البعد الأخلاقي في ثقافة حقوق الإنسان، من أجل تنمية مستدامة وعادلة، صحة العمال وحقوق الإنسان، الوقاية من الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، تطور الآليات الدولية لحقوق الإنسان، أدوار الحركة الحقوقية العربية بعد "الربيع العربي"، الحماية القانونية للمهاجرين، الإبداع وحقوق الإنسان، العيش المشترك باختلافتنا.

وفي الذكرى السادسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكشف دراسة الوثائق الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان أنّ المفهوم الذي تحدده هذه الوثائق التي حظيت بقبول واسع في المجتمع الدولي، هو مفهوم شامل ينطوي على ثلاث فئات من الحقوق، يتفق كل منها مع جيل معين من حقوق الإنسان ساهمت أقسام متباينة من البشرية في صياغته: الأولى هي الحقوق السياسية والمدنية، وتتمثل في حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية، البدنية والمعنوية، وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة والتعبير والتنظيم المهني والسياسي وانتخاب الحاكمين الخ. والثانية هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل حقوق العمل وفقاً لأجر عادل، والتعليم، والعلاج، والدخل المناسب. والثالثة هي ما يمكن تسميته بحقوق الشعوب أو الحقوق الجماعية، مثل حق تقرير المصير والسلام، والتنمية والبيئة، فضلاً عن استخدام اللغة الوطنية، وصيانة الثقافة القومية.

وفي الوقت الذي تتبلور فيه منظومة حقوق الإنسان فإنّ الواقع الملموس يكشف عن هوة واسعة بين هذا التبلور النظري وبين التحديات التي تواجه هذه الحقوق. فقد كانت المجموعة الدولية شاهدة خلال السنوات الأخيرة على حقيقة أنّ حماية كرامة الإنسان وحرمته الجسدية والمعنوية مرتهنة إلى حد بعيد لأولويات السياسة الدولية، وقد ظهر ذلك جلياً في التعامل مع أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية تشهدها سورية.

ومع اتساع دائرة التوظيف السياسي والبراغماتي لحقوق الإنسان في العلاقات الدولية فإنّ هيئات المجتمع المدني العالمي التي أضحت عاملاً مؤثراً هاماً في المجتمع الدولي، والتي باتت تشتغل وفق نظام شبكات تضامنية، عالمية وإقليمية ووطنية، تنتصب متراساً أخيراً لكل المؤمنين بالقيم العليا للحرية والكرامة، وأملاً لضحايا الانتهاكات، وجواباً يبدد أجواء الشك والقلق حول مستقبل حقوق الإنسان في الألفية الثالثة.

ومما يؤكد أهمية حقوق الإنسان، في دول العالم العربي، أنّ التقارير السنوية للمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية تعكس واقعاً مؤلماً للانتهاك النمطي لهذه الحقوق في معظم الأقطار العربية: انتهاكات الحق في الحياة، والموت من جراء التعذيب، وانتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال اعتقالات غير قانونية، وظاهرة المفقودين والمنفيين واللاجئين والنازحين. كما تعكس صورة متردية لمعاملة سجناء الرأي والضمير وغيرهم من المحتجزين، وغياب الحق في محاكمة عادلة، وانتهاك حريات الرأي والتعبير، والقيود التي يعانيها حق تكوين منظمات المجتمع المدني، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

ومن الإشكاليات التي تستوجب المعالجة الجدية بغية الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان يمكن أن نذكر ثلاثاً:

– ما هي وسائل إدراج الأحكام التي تناولتها الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني للأقطار العربية ؟

– ما هي درجة القوة القانونية لنصوص الاتفاقيات الدولية في التسلسل الهرمي القانوني الداخلي للأقطار العربية، وإذا حصل تعارض بين التشريع الوطني النافذ وأحكام الاتفاقيات الدولية فأي نص أولى بالتطبيق ؟

–هل تجوز إثارة أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أمام القضاء الوطني لدى الدولة العربية المنضمة لهذه الاتفاقيات ؟ وما هي الإشكاليات التطبيقية المتفرعة عنها ؟

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي